

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاستشهاد الحميم لمؤكديّة مطلقات القرآن الكريم

لقد استدللنا على أن الآية لا تشرع الوجوب العيني و التعيني لصلاة الجمعة كقضية حقيقة ممتدّة لكافّة البشر، بل قد ويخت هؤلاء المُهمّلين و المُتهاونين بحقّها، فلو تنزلنا و تسلّمنا تشريعها لتصدّت لأصل وجوبها بلا إطلاق و توسيع لنطاقها و لا استهداف لخاصّتها و شرائطها.

و في نسق ظهور هذه الآية، قد صرّخنا مراراً بأنّ معظم الآيات القرآنية - ظهوراً - قد انبرأت «لتبيين الكلمات الدينية و الأسس الشرعية» بلا رؤية للتوضيع و الدّحو أساساً، إذ قد استقرّ دأبه تعالى ضمن مصحف الإعجازي على هذا الأسلوب، فلو أطلقنا أمثال هذه الآيات لواجّهت تقييدات وفيّة بحيث ستضادّ الإعجاز القرآني تماماً [1].

و تعزيزاً لمقالتنا، قد تجاهر السيد الطباطبائي أيضاً ضمن حاشية الكفاية قائلاً:

«ربما قيل: إنّ عمومات الكتاب من آيات الأحكام واردة في مورد التشريع وأصل الوضع وليس بعيد كلّ البعد كما يشهد به سياقاتها، و على هذا فيعود الأخبار المخصوصة سواء كانت أخبار الأحاداد أو غيرها تفسيراً لها و بياناً لتفاصيلها لا مخصوصة بالشخص المقصود». [2]

فإن قلت: ربما يوجد تمسّكات من الأئمة عليهم السلام بعمومها، قلت: ليس ذلك (النعميم) بل لكون موارد التمسّك مما لا يتمّ أصل التشريع إلا به، فارجع و تأمل..» [2]

و امتداداً لذلك أيضاً قد أكدّنا مسبقاً على مشروعية المعصومين الأربع عشر فإنّ موهباتهم الإلهية لا تتحدد على التبليغ والتّبّين و الحكومة و الموعظة و... فحسب بل قد منحهم تعالى أيضاً ميزة التشريع و التزويد بإذنه في الدين و في نظام المسلمين مُناصرةً من «روح القدس» المتوفّر فيهم و وفقاً للقوّة الإيمانية الهائلة لديهم فإنّهم خزان علم الله. [3]

فالمنتوج أنّ القاعدة الأولى القرآنية - نظراً لاطرداد معظم الآيات - قد تأسست لـلّتّلّوح إلى أصل وجوب الأحكام فحسب و من ثمّ قد بئنها آلّ البيت و شرعوا الأحكام بزيادات أيضاً نظير تزويد الرّكتعين الأخيرتين و تحديد مصاريف الزّكاة التّسعة [4] فإنه تعالى قد كلفهم بذلك قائلاً: «لتبيّن للناس ما نزّل إليهم و لعلّهم يتفكرون» [5] حيث قد فسّروا الآية التالية: «و قرآن الفجر إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً» [6] بصلوة الصّبح.

فرغم أنّ الشّارع قد تدرّج في تشريع الأحكام بحيث كان ينّقح جزئاتها للناس رويداً رويداً، ولكنّه لا يعني أنّه قد شرحها ضمن السّينين المُقبلة بل كثيراً ما قد نور أبعاد الحكم ضمن ذاك العام بالتحديد بحيث قد عمّد القرآن الكريم إلى طرح أساس الحكم

جزرًا ثم أضاءَ المغضومون مختلف نواحيه.

تسائل هام: ألا يُمْتَنَعُ القرآن الكريم بوجوه وفيه و معانٍ كثيرة - وفقَ المَرْوِيَاتِ - بحيث سُتُّدِلَ آية الجمعة على «أصل التشريع وإطلاقه و توبخهم ...» تماماً بلا أي شائبة و محنور أساساً فإنَّ صاحب الجوهر أيضاً ضمن تعارضات مَرْوِيَاتِ «مواسعه القضاء أو مضائقته» قد اتكل على مِيزَةِ «تكُّر وجوه القرآن و الروايات» ليُقوِيَ حجَّةَ «قاعدة الجمع مهما أمكن» قائلًا:

«كقوله عليه السلام:

1. «لا يكون الرجل فقيها حتى يعرف معاريض[7] كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهًا، لنا من جميعها المخرج»[8].

2. و «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلماتنا، إن الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء و لا يُكذب»[9].

3. و «إنا نتكلّم بالكلمة الواحدة لها سبعون وجهًا: إن شئت أخذت كذا، وإن شئت أخذت كذا»[10].

4. و «إن القرآن نزل على سبعة أحروف، وأدنى ما للإمام أن يفتني على سبعة وجوه، هذا عطاونا فامنُ أو أمسِك بغير حساب»[11]. و لا أقل من موافقة (قاعدة) الجمع غالباً لما دلّ على ذلك: «بأيَّهَا أَخْذَتْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعْكَ»[12] أو أنه غير منافق له (على الأقل)»[13]

و تقوية للاشتغال لهذا الإشكال: قد تَبَيَّنْتُمْ أصْوَلِيًّا صَحَّةً «استعمال اللفظ لأكثر من معنى» بحقِّ القرآن - حتى لو استحال في النطْق البشري و طاقتَه» حيث قد استَدَلُّتُمْ آنذاك بأنَّ القرآن ذو وجوه غزيرة و بطون وفيه - كبيانات آل البيت سوى أنها لا تتلوَّن بلون الإعجاز. وبالتالي سيستهدف تعالى كافة المعاني و أنواع المرادات بأسرها بآن واحد و بلا ضير و استحالة أساساً، فنظراً لهذه النقطة، لتُكُنْ سعة آية الجمعة شاسعةً أيضاً لكي تحضن مختلف المرادات و المعاني: كالتوبيخ و التشريع و الإطلاق و

Ø و نجيب بأنَّ نُقرَّ باستيعاب القرآن و الروايات لشتى المعاني و المرادات إلا أنَّ ضمن آية الجمعة قد ألفينا قرينة جلية بأنَّه تعالى لم يَتصدِّيَّ تبيين مختلف الأبعاد سوى تشريع أصل الوجوب بوزان الآيات السالفة نظير: «خُذْ مِنْ أموالهِمْ صدقةً» و «أقيموا الصلاة و أتوا الزَّكَاةَ» و ... بل لا يَحدِّر الإطلاق المقاميًّا أيضاً إذ حينما أيقناً أنه تعالى لم يَنْظُر إلى الجزئيات و المواصفات ضمن تمام السورة فسيتلاشى موضوع الإطلاق إذن.[14]

الغطَّرَسَةُ الْلَامَعَةُ فِي صَمِيمِ صَلَةِ الْجُمُعَةِ

و عقيبَ ما حسمَنا محتوى آية الجمعة، فسنَغور حالياً ضمن أبعاد هذه الصلاة، فإنَّ المحقق البروجردي قد شعَّب جوانبها عبر الأرقام التالية قائلًا:

«إنَّ جهات البحث في المسألة كثيرة فلنُشر إليها إجمالاً:

1. الأولى: هل يكون وجوب الجمعة مشروعًا بحضور الإمام أو من نصبه أو لا؟

2. الثانية: على فرض الاشتراط هل تحرم حال الغيبة، أو تكون الفقهاء مأذونين من قبله عليه السلام في إقامتها، أو يشتمل الإنذن جميع المؤمنين فلكل أحد منهم عددها و إقامتها؟ في المسألة وجوه ثلاثة و سياتي تفصيلها.

3. الثالثة: على فرض الاشتراط هل يجب على الإمام إقامتها مطلقاً أو لا بل يُراعي في ذلك مصالح المسلمين؟

4. الرابعة: هل يجب عليه أن ينصب في كل بلد من يُقيم الجمعة أو لا؟

5. الخامسة: هل يجب على المنصوب أن يقيمه مطلقاً أو يجوز له أن يراعي المصالح؟

6. السادسة: على فرض وجوب التصب هل يجب نصب خصوص الحاكم لإقامتها أو يجوز نصب غيره (القاضي أو أي قائد لبلدة محددة)؟

7. السابعة: إذا عين الإمام عليه السلام حاكماً لبلد فهل يكفي جعل الحكومة له في جواز إقامة الجمعة أو وجوها، أو هو منصب آخر يحتاج إلى جعل خاص؟

8. الثامنة: إذا ثبت إذن الإمام عليه السلام للفقهاء أو لجميع الناس في إقامتها فهل يجب على المأذونين إقامتها تعيناً أو لا بل الوجوب على القول به مخصوص بمن نصب؟ [15]

[1] بل قد ترقى الشيخ الأعظم عن مقالة الأستاذ المكرّم واستَظَهَرَ أَنَّ كافَةَ المطلاقوُنَ القرآنيَّةَ لم تَتَسَدَّلْ بِلَبَانَ الْجَزَئِيَّاتِ وَالْتَفَاصِيلِ فهَذَفَ قَائِلًا: «وَالذِّي يَقْتَضِيهِ التَّدْبِيرُ فِي جَمِيعِ الْمَطْلَاقَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ فِي مَقَامِ الْأَمْرِ بِالْعِبَادَةِ كُونَهَا فِي غَيْرِ مَقَامِ بَيَانِ كِيفِيَّةِ الْعِبَادَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَقَامِ بَيَانِ تَأكِيدِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا نَظِيرُ قَوْلِهِ مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَذَا وَكَذَا وَإِنْ صَلَاةً فَرِيقَةً خَيْرٌ مِنْ عَشْرِينَ أَوْ أَلْفَ حَجَةً نَظِيرٌ تَأكِيدُ الطَّبِيبِ عَلَى الْمَرِيضِ فِي شُرُبِ الدَّوَاءِ إِمَّا قَبْلَ بَيَانِهِ لَهُ حَتَّى يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى مَا يَفْصِلُهُ لَهُ حِينَ الْعَمَلِ وَإِمَّا بَعْدِ الْبَيَانِ لَهُ حَتَّى يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْمَعْهُودِ الْمُبَيِّنِ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْخَطَابِ وَالْأَوْامِرِ الْوَارِدَةِ بِالْعِبَادَاتِ فِيهِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجَّ كُلُّهَا عَلَى أَحَدِ الْوَجَهَيْنِ وَالْغَالِبِ فِيهَا الثَّانِيُّ، وَقَدْ ذَكَرَ مَوَانِعَ أَخْرَى لِسُقُوطِ إِطْلَاقَاتِ الْعِبَادَاتِ (القرآنِيَّةِ) عَنْ قَابِلَيِّ التَّمْسِكِ فِيهَا بِأَصَالَةِ الإِطْلَاقِ وَعَدْمِ التَّقْيِيدِ لَكُنَّهَا قَابِلَةً لِلَّدْفَعِ أَوْ غَيْرِ مَطْرُودَةِ فِي جَمِيعِ الْمَقَامَاتِ وَعَدْمِ الْمَوْهَنِ لَهَا مَا ذَكَرْنَاهُ» (فرائد الأصول / جامعه مدرسین. 2. Vol. 475 قم - ایران: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمية بقم. مؤسسه النشر الإسلامي).

وقد حشأه صاحب الأوثق قائلاً: «بل العمومات أيضاً مثل قوله تعالى أوفوا بالعهود و هذا جواب نقضي آخر لاستلزم المغالطة المذكورة عدم جواز التمسك بعمومات المعاملات و مطلاقوها أيضاً و هو خلاف ما استقرت عليه طريقة العلماء في أبواب المعاملات» (أوثق الوسائل في شرح الرسائل / طبع قديم. ص371 قم - ایران: کتبی نجفی).

[2] طباطبایی محمد حسین. حاشیة الكفاية (الطباطبایی). 1. Vol. 165 ایران -: بنیاد علمی و فکری علامه طباطبایی.

[3] لقد رسمَ الأستاذ المجل منصة التشريع للمعصومين عليهم السلام ضمن الأبحاث الأصولية بإطناب قائلاً: «منذ عهد مسبق قد ارتقينا مصرين على أن المعصوم قد حاز مكانة «التشريع والتأسيس» بحيث إن مهمته لا تتحدد في «تبين الأحكام» فحسب فإنه لا يُبَيَّنا عن أسرار اللوح المحفوظ -في أفق التّبّوت- فحسب كي تَنَوَّرَتْ في معضلة «الإرشادية» إذ لا يُعد المعصوم مبلغاً صرفاً -زعمًا من المحقق البروجردي- بل وقائع «تشريعاته» قد تزايدت ضمن مختلف الأدلة، نظير:

أن النبي الأكرم قد زاد أعداد ركعات الصلوات -الواجبة والمستحبة- وقد استقل أيضاً في تشريع أحكام الحج -بلا نقل عن الله تعالى- قائلاً: «صلوا كما رأيتموني أصلّى» و كذلك: «خذوا مناسككم عنِّي» و لهذا كان يُكثُر -ضمن مناسك الحج- عبارة «لا حرج» بل قد صرّح صلى الله عليه و آله بمحل شاهدنا -التشريع- ضمن الرواية التالية: «قيل (عن أمير المؤمنين) خطب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال: إن الله كتب عليكم الحج، فقام عُكاشة بن محسن -و قيل سرافقة بن مالك- فقال:

أفي كلّ عامٍ يا رسول الله؟ فأعرض (النبي) عنه حتّى عادَ مرّتين أو ثلّاثاً، فقال رسول الله ويحك و ما يؤمِنُك أَنْ أقولُ نَعَمْ، و الله لو قلتُ نَعَمْ لو وجّبـتـ (كلّ سنة) و لو وجّبـتـ ما استطعـتـ، و لو تركـتـ لـكـ فـاتـركـونـيـ كما تركـتـكمـ و إنـما هـلـكـ مـنـ كانـ قـبـلـكمـ بـكـثـرةـ سـؤـالـهـ و اخـتـلـافـهـ إـلـىـ أـنـبـائـهـ ...ـ فإذاـ أـمـرـتـكـ بـشـيءـ فـأـتـواـ مـنـهـ ماـ اـسـتـطـعـتـ وـ إـذـاـ نـهـيـتـكـ عـنـ شـيـءـ فـاجـتـبـوـهـ ...ـ (والـحـدـيـثـ منـقـولـ)ـ عنـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ عـلـيـهـ السـلـامـ وـ أـبـيـ أـمـامـ الـبـاهـلـيـ).ـ

وـ مـمـاـ يـدـعـمـ شـائـيـةـ التـشـرـيـعـ هيـ الرـوـاـيـةـ الشـهـيرـةـ:ـ «ـ حـالـلـ مـحـمـدـ حـالـ أـبـداـ إـلـىـ يـوـمـ الـقيـامـةـ،ـ وـ حـرـامـ حـرامـ أـبـداـ إـلـىـ يـوـمـ الـقيـامـةـ،ـ لاـ يـكـونـ غـيرـهـ وـ لـاـ يـجـيـءـ غـيرـهـ...ـ

وـ قـدـ هـفـتـ تـعـالـىـ أـيـضـاـ قـائـلـاـ:ـ «ـ وـ مـاـ آـتـاـكـ الرـسـوـلـ فـخـذـوـهـ وـ مـاـ نـهـاـكـ عـنـهـ فـانـتـهـوـاـ»ـ أـيـ الإـيـاءـ مـنـ جـانـبـ نـفـسـ الـبـيـيـ لـاـ باـعـتـارـهـ مـنـ جـانـبـ اللـهـ تـعـالـىـ.

وـ أـيـضـاـ قـدـ أـعـلـنـ تـعـالـىـ قـائـلـاـ:ـ «ـ وـ أـطـيـعـوـ الرـسـوـلـ»ـ فـإـنـ تـكـرـيرـ إـلـاطـاعـةـ بـصـورـةـ مـسـتـقـلـةـ سـيـسـتـدـعـيـ إـلـاطـاعـةـ الـاسـتـقلـالـيـةـ وـ أـنـهـ ذـاـ هـيـمـنـةـ وـ سـيـطـرـةـ عـلـىـ مـنـصـةـ «ـ التـشـرـيـعـ»ـ.

بلـ وـ قـدـ أـنـاطـ تـعـالـىـ إـلـاطـاعـةـ عـلـىـ مـسـاـيـرـ الرـسـوـلـ قـائـلـاـ:ـ «ـ مـنـ يـطـعـ الرـسـوـلـ فـقـدـ أـطـاعـ اللـهـ وـ مـنـ تـوـلـىـ فـمـاـ أـرـسـلـنـاـكـ عـلـيـهـ حـفـيـظـاـ»ـ فـلـوـ نـبـعـتـ بـيـانـاتـ الـنـبـيـ مـنـ السـاحـةـ الـرـبـوبـيـةـ عـلـىـ حـدـ الإـخـبـارـ فـحـسـبـ،ـ لـلـغـاـ اـخـتـصـاصـ «ـ إـلـاطـاعـ بـالـنـبـيـ»ـ الـخـصـيـصـةـ لـهـ وـ كـذـاـ قـدـ اـسـتـفـدـنـاـ التـشـرـيـعـ الطـوـلـيـ بـبـرـكـةـ الـآـيـةـ الـتـالـيـةـ:ـ «ـ وـ مـاـ أـرـسـلـنـاـ مـنـ رـسـوـلـ إـلـاـ لـيـطـاعـ بـإـذـنـ اللـهـ»ـ مـمـاـ يـعـنـيـ أـنـ الـنـبـيـ يـعـدـ هـوـ الـمـوـلـىـ عـلـىـ الـعـبـادـ أـيـ مـوـلـىـ فـيـ طـوـلـ مـوـلـانـيـ الـرـبـ.

وـ لـهـذـاـ تـرـىـ الـجـوـادـ عـلـىـ السـلـامـ قـدـ زـادـ عـشـرـ حـجـجـ فـيـ فـضـلـ زـيـارـةـ أـبـيـهـ الرـضـاـ عـلـيـهـ السـلـامـ -ـ ضـمـنـ تـكـ الرـوـاـيـةـ الشـهـيرـةـ -ـ فـعـمـلـيـةـ التـزوـيدـ تـعـدـ شـاهـدـ صـدـقـ عـلـىـ حـقـ «ـ التـشـرـيـعـ»ـ،ـ فـبـالـتـالـيـ إـنـ هـذـهـ الـمـيـزـةـ الـمـجوـهـرـةـ قـدـ أـوـصـلـتـهـ لـمـنـزـلـةـ «ـ التـفـويـضـ»ـ أـيـ قـدـ فـوـضـ اللـهـ إـلـيـهـ أـمـرـ الدـيـنـ وـ الدـنـيـاـ تـامـاـ -ـ لـأـنـهـ يـحـلـوـنـ أـوـ يـحـرـمـونـ إـخـبـارـاـ عـنـ إـرـادـةـ اللـهـ فـحـسـبـ بـلـ تـشـرـيـعاـ لـلـعـبـادـ قـاطـبـةـ.

وـ حـيـثـ إـنـ الـنـبـيـ الـأـكـرـمـ قـدـ دـنـالـ أـرـبـعـ مـمـيـزـاتـ لـامـعـاتـ:ـ الـنـبـوـةـ.ـ وـ الـحـكـومـةـ.ـ وـ الـقـضـاءـ.ـ وـ التـشـرـيـعـ.

[4] تـشـرـيـحاـ لـهـذـهـ الـآـيـةـ الـشـرـيفـةـ:ـ «ـ خـذـ مـنـ أـمـوـالـهـ صـدـقـةـ تـطـهـرـهـ وـ تـزـكـيـهـ بـهـاـ»ـ (ـسـوـرـةـ الـتـوـبـةـ الـآـيـةـ 103)

[5] سـوـرـةـ النـحـلـ الـآـيـةـ 44.

[6] سـوـرـةـ الـإـسـرـاءـ الـآـيـةـ 78.

[7] التـعـريـضـ:ـ خـلـافـ التـصـرـيـحـ،ـ وـ هـوـ إـيمـاءـ وـ التـلـوـيـحـ وـ لـاـ تـبـيـنـ فـيـهـ.ـ مـجـمـعـ الـبـحـرـينـ 4 .ـ 212:

[8] الـبـحـارـ 2: 184، حـ 5.

[9] الـوـسـائـلـ 27: 117، بـ 9ـ مـنـ صـفـاتـ القـاضـيـ،ـ حـ 27.

[10] الـبـحـارـ 2: 199، حـ 58، وـ فـيـهـ:ـ «ـ إـنـيـ لـأـتـكـلـمـ»ـ.

[11] الـبـحـارـ 92: 82، حـ 12.

[12] الـوـسـائـلـ 27: 108، بـ 9ـ مـنـ صـفـاتـ القـاضـيـ،ـ حـ 6.

[13] جـواـهـرـ الـكـلامـ (ـطـ.ـ الـحـدـيـثـ).ـ 7ـ Vol.ـ 75ـ قـمـ -ـ اـيرـانـ:ـ مـؤـسـسـهـ دـائـرـةـ الـمـعـارـفـ فـقـهـ اـسـلـامـيـ بـرـ مـذـهـبـ اـهـلـ بـيـتـ (ـعـلـيـهـ السـلـامـ).

[14] وـ لـكـ سـنـرـفـضـهـ بـأـنـ الـقـرـيـنـةـ عـلـىـ مـعـنـيـ مـحـدـدـ لـاـ يـنـفـيـ بـقـيـةـ الـوـجـوهـ فـإـنـ أـقـصـىـ طـاقـةـ الـقـرـيـنـةـ أـنـ تـجـلـيـ لـلـمـخـاطـبـ مـعـنـيـ وـ نـكـتـةـ خـاصـةـ فـتـشـكـلـ لـهـ الـظـهـورـ الـمـتـعـارـفـ بـيـنـمـاـ الـوـجـوهـ الـقـرـآنـيـةـ الـمـبـحـوـثـةـ حـالـيـاـ تـفـوقـ هـذـاـ الـظـهـورـ بـحـيـثـ سـتـثـمـرـ مـعـانـ أـخـرـ تـتـأـلـفـ مـعـ الـظـهـورـ الـعـرـفـيـ أـيـضـاـ،ـ إـذـنـ إـثـبـاتـ الشـيـئـ لـاـ يـنـفـيـ مـاـ عـدـاهـ،ـ وـ بـالـأـخـصـ أـنـ الـأـسـتـاذـ الـمـجـلـلـ بـرـفـقـةـ الـجـوـاهـرـ.ـ قـدـ وـسـعـ نـطـاقـ دـلـالـةـ الـقـرـآنـ عـبـرـ تـلـكـ الـرـوـاـيـاتـ فـكـيـفـ سـيـتـحدـدـ هـذـاـ الـمـصـحـفـ الـعـظـيمـ الـمـشـحـونـ بـالـكـنـوزـ الـهـائـلـةـ -ـ بـحـيـثـ يـسـتـظـهـرـ الـعـرـفـ بـعـضـهـاـ -ـ بـقـرـيـنـةـ أـوـ قـرـيـنـتـيـنـ فـحـسـبـ؟ـ فـبـالـتـالـيـ إـنـ الـحـقـ الـحـقـيـقـ يـسـاـيـرـ بـرـاهـيـنـ الشـيـخـ مـرـتضـىـ الـحـائـرـيـ الـدـقـيقـ،ـ الـذـيـ قـدـ أـسـلـفـنـاـهـ بـتـأـنـ وـ تـدـقـيقـ عـمـيقـ.

[15] بـرـوجـرـدـيـ حـسـيـنـ.ـ الـبـدرـ الـزـاهـرـ فـيـ صـلـادـةـ الـجـمـعـةـ وـ الـمـسـافـرـ.ـ 31ـ قـمـ -ـ اـيرـانـ:ـ مـكـتبـ آـيـةـ اللـهـ الـعـظـمـيـ الـمـنـتـظـرـيـ.